

الازمات المالية والدعوة إلى بديل للدولار كإحتياطي عالمي

■ عمر علي أميدي / بغداد

تباينت الآراء واختلفت الأمزجة للجهات المختصة حول توقعات بعض الدول النفطية ،أو مجموعة البلدان الصاعدة الأربعة (الصين البرازيل الهند وروسيا) الدعوة إلى نظام إقتصادي دولي جديد ، أو بالأحرى تبني عملة دولية جديدة موحدة ، كإحتياطي عالمي بدلاً من الدولار، أو الرجوع إلى قاعدة الذهب التي كانت معمولاً بها قديماً ، وتحت رعاية صندوق النقد الدولي ، ليس الغرض من ذلك الإسائة إلى احد ، وإنما ضمان إستقرار الإقتصاد العالمي، وعدم تحكم دولة ما في السياسة الإقتصادية بصورة مفردة .

في العقد الأول من تشرين الأول الجاري (2009/10)عادت قضية الدولار الأمريكي كعملة إحتياطي عالمي إلى الواجهة مرة أخرى ، وحدثت حالة إستنفار في الأسواق العالمية ، مازال آثارها و صداها باقياً، وسجل الذهب ارتفاعاً ملحوظا لم يشهده من قبل ،عندما نشرت جريدة (الانديبنذنت) خبراً حول قيام دول الخليج النفطية التفاوض بصورة سرية مع كل من روسيا والصين واليابان وفرنسا (روسيا تحاول منذ عام 2006 إلى إنشاء بورصة على الأراضي الروسية على غرار بورصة إيران لكي تكون منافساً لبورصتي لندن ونيويورك ويكون التعامل فيها بالروبل) حول إستخدام سلة عملات عدة محل الدولار الأمريكي المستخدم حالياً في تسعير النفط في الأسواق العالمية ،منها الين الياباني واليوان الصيني واليورو والذهب والعملة الموحدة المقترحة لمجلس التعاون الخليجي، رغم نفي معظم المسؤولين المعنين بذلك في حينه علماً أن الولايات المتحدة لاتبدي قلقها في العلن حول الموضوع المطروح ،ولكنها تحاول دون تحقيق تلك الأفكار وبشتى الوسائل-

هنا لابد أن نعرف قبل كل شيء كيف أن الدولار تبوء هذا الأهمية ؛يشير التاريخ الإقتصادي إلى أن بداية عملية البيع والشراء كانت تتم بطريقة المقايضة ، وبعد أن توسعت التجارة نوعاً ما عجزت تلك العملية في تلبية الحاجات بصورة دقيقة ، فتم إستخدام العملات النقدية في التعاملات التجارية وخاصة الذهب والفضة بدلا عنها ومن المعلوم أن قيمتها المعدنية كانت قريبة إلى قيمتها الشرائية ، ثم تم التفاوض عنها بعد توسيع العمليات التجارية ، فتم التعويض عنها بالعملة الورقية (الإتمانية أو البنكنوت) ، على أن يتم الإصدار بموجب غطاء قانوني ، من الذهب والفضة والسندات الحكومية والعملات الصعبة وينسبة 100%، وقد كانت لهذه الدول مسكوكات ذهبية مقدرة بمقدار معين لباقي مسكوكات الدول الأخرى ،أي أن نظام الدولار العالمي كان قائماً على القاعدة الذهبية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، و كانت العملة المفضلة أول الامر الجنيه الأسترليني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وتم التعويض عنها بالدولار بعد أن أفل نجم بريطانيا، ويرجع السبب في ذلك إلى قوة نمو الإقتصاد الأمريكي في حينه حيث حقق ناتج محلي ما يعادل نصف الناتج العالمي اولا ،والعمل بقاعدة الذهب ثانياً ، وكانت تمتلك في ذلك الوقت نصف الإحتياطي العالمي من الذهب ،ويمكن أي شخص في العالم إرسال \$ 35.25 ماعدا تكاليف الشحن إلى المجلس الإحياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) ، ويحصل على اونس واحد من الذهب ،ولكن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون امر بإيقاف العمل بذلك في عام 1972 ، فأصبحت عملية العرض والطلب ، هي التي تحدد سعر الصرف للدولار أسوة ببقية السلع ، ونجم عن فك الارتباط بالذهب ،تخلي الولايات المتحدة الإلتزام بالغطاء القانوني لعملتها ، وبذلك أصبحت هي الدولة الوحيدة في العالم بإمكانها اصدار العلة الورقية كيف ما تشاء، دون أن تكون ملزمة بالغطاء القانوني،لأن عملات العالم ترتبط بعملتها كغطاء قانوني ، وفضلا عن ذلك تم ربط عملية بيع وشراء النفط في بورصة لندن ونيويورك بالدولار حصراً ، لذا تصطر جميع الدول الإحتفاظ به لشراء النفط فضلا عن تخفية عملتها ، مما اعطى له زخماً وقوة مرة أخرى ، بعد تخليها عن قاعدة الذهب ،وبخلاف ذلك تضطر كل الدول التخلي عن الإحتفاظ بهذه الكميات الهائلة ، ويفقد الدولار قيمته في الأسواق العالمية ، لأنه من المؤكد أن العرض يزيد على الطلب ، وإثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة كانت الصين أول الدول التي دعمت الدولار، خوفاً من الهبوط الحاد في سعر الصرف ، ومن ثم الخسارة الفادحة التي ستصيبها جراء ارتفاع إحتياطيتها منه والبالغ مايقارب 1.95 ترليون دولار ، و من الطبيعي أن موقف بقية الدول لا تقل عن موقف الصين ،ولتجنب الخسارة المتوقعة في المستقبل وعدم إستقرار قيمة الدولار، إتجهت الكثير من الدول إلى العملات الأخرى إضافة إلى الدولار كإحتياطي ، وخاصة اليورو فقد إنخفضت إحتياطيات العالم من الدولار من 80% تقريبا عام 1999 إلى 64% تقريبا عام 2007 في حين ارتفعت حصة اليورو من 18% عام 1999 إلى 27% تقريبا عام 2007 ، مع زيادة طفيفة لحصة الجنيه الأسترليني والفرك الفرنسي لنفس الفترة . ويميز ذلك إلى الأزمات المالية المتكررة التي تراقف الإقتصاد الأمريكي ولاسيما الأزمة الحالية ، والتي كان سببها عرض الولايات المتحدة الدولار في الأسواق أكثر مما ينبغي ، وإغرق الأسواق العالمية به ، لعدم وجود رقابة دولية على الإصدار اولا وعم إلترانها بالغطاء القانوني ثانياً وكما قلنا سابقاً ؛بحسب على الدول التي يتوجب عليها الإلتزام بالغطاء المتكور ، والشئ بالشئ يذكر ، ان النظام السابق في العراق إستمر في اصدار العملة بدون غطاء قانوني لتغطية تكاليف الحرب ، مما نجم عنه الهبوط الحاد في سعر الصرف -

حاولت بعض الدول التحول عن التعامل بالدولار في سعر النفط إلى سلة من العملات بما فيها عملة الدول المصدرة للنفط ، ولكن جميعها باءت بالفشل ، وكان أول من دعى إلى ذلك شاه إيران السابق عند إنعقاد إحدى مؤتمرات الدول المصدرة للنفط في عام 1971، ولكن لم تحظ بموافقة الأثريية وعوض عنه في حينه رفع سعر برميل النفط إلى يقارب 3 دولارات ،ويقال أن هذا الموقف لشاه إيران كان من إحدى أسباب عدم دفاع الولايات المتحدة عن نظامه من السقوط، وقد طرح نفس الموضوع بعد أربع عقود من الزمن بقليل من قبل كل من إيران وفنزويلا حيث دعيا في قمة منظمة الدول المصدرة للنفط التي عقدت أخيراً في الرياض ، التخلي عن الدولار في تسعير النفط مقابل سلة من العملات ،ولكن المقترح لن يأخذ محمل الجد لأنه سياسي أكثر مما هو إقتصادي ، كما تحول النظام السابق في العراق من الدولار ، حيث طالب بتحويل اليورو في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء بدلا من الدولار ، وفعلا تم تحويل كافة المبالغ المتراكمة لحساب العراق بالدولار لدى الأمم المتحدة إلى اليورو ، وفي حينه ذكرت بعض وسائل الإعلام أن هذه الخطوة كانت سببا في عملية الإسراع في إسقاط النظام ، وتفاقم الأزمة بين إيران والعالم وخاصة الولايات المتحدة بسبب البرنامج النووي ، إتخذت الأولى قراراً بتسوية كافة معاملاتها و الإلتزامتها الخارجية باليورو، وهذا يعني ضمناً حتى النفط ، وتدعو كافة دول العالم إلى حذوها ، وأخيراً صرح وزير النفط القطري في نهاية تشرين الماضي أن الجدل الدائر بشأن الإستمرار في تسعير النفط بالدولار أو التحول إلى سلة من العملات كمخرج من هذا الجدل لايزال قائماً،ولكن كل هذه الجهود باءت بالفشل جراء زيادة اسعار النفط عالمياً مع ثبات الكمية المطلوبة ، إزاء أسباب عدة ، منها انخفاض سعر الصرف للدولار في السوق جراء تعرض الإمبريكي للامتناع المتاحقة وعدم المحافظة على قوتها ،والإنفاق العسكري بسبب الدخول في الحروب المستمرة ، ونمو إقتصاديات بعض الدول مثل اليابان والهند والصين والنمور الآسيوية ، وعملية المضاربات المالية لأسباب شتى وارتفاع سعر الذهب ، كل ذلك دفع العالم لشراء الذهب وزيادة عرض الدولار مقابل الذهب ، حسب قانون غريشام الذي يقول العملة الرديئة تنظر العملة الجيدة من السوق ، من المعلوم أن الهبوط في سعر الصرف للدولار إستفادت منها الولايات المتحدة بزيادة صادراتها فمثلا اليورو كان يساوي 95 سنتا اصبح الآن \$ 1.5 \$ وكذلك بالنسبة إلى الين الياباني .

كما لا يمكن الإبتكار أن إنخفاض سعر الصرف للدولار قد ساهم بشكل كبير في إرتفاع اسعار النفط ، فكلما إنخفض سعر صرفه أمام بقية العملات وخاصة اليورو والين ؛كلما إرتفع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية ، لكون سعر النفط وقيمة الدولار يسيران في إتجاه عكسي ، فالدول المنتجة والمصدرة للنفط من الطبيعي يتضررون من إنخفاض سعر الصرف للدولارلذا يلجأؤن إلى كل الطرق لزيادة السعر للتعويض عن النقص الحاصل في قيمة الدولار ،وفي هذه الحالة سيكون المتضرر الأكبر الدول النامية .

وفي الختام نذكر القارئ الكريم من الصعب في الوقت القريب التخلي عن التعامل بالدولار ،ومهما كانت الجبررات رغم تحول بعض الدول عن الدولار في تسوية المعاملات التجارية و صفقات بيع وشراء النفط ،لأن ما يقارب 65 % من عمليات التصدير والإستيراد في العالم تجري بالدولار، وخاصة بعد سقوط جدار برلين وإنهيار المعسكر الإشتراكي ،وفي الوقت نفسه يتشكل مايقارب 60% من إحتياطي بلدان العالم من العملات الصعبة وتعتبر 80% من عمليات السوق المالية العالمية ، ونسبة لا تستهان بها من القروض التي تقدمها البنوك في العالم.

■ انتوني شديد وسام داغر»

يشك عدد قليل للغاية في أن اختيار رئيس الوزراء العراقي المقبل سيكون من بين أكثر الخلافات تعقيدا خلال تشكيل حكومة جديدة تتولى زمام الأمور في العراق، بينما ينسحب الجيش الأميركي منه.

ولكن، في مفاوضات قد تستغرق عدة أشهر، يظهر منصب الرئاسة، وهو منصب شرفي إلى حد كبير، كسبب لخلاف متنام، ويهدد بقلب الترتيبات، التي لا تزال غير واضحة المعالم، المتعلقة بالطوائف والفصائل والأعراف والسلطة.

وكانت هذه العلامة الأخيرة داخل الخريطة السياسية التي بدت أكثر اضطرابا أول من أمس، حيث أظهرت النتائج الأولية لانتخابات الأسبوع الماضي تقدم «الائتلاف»، الذي يتراسه رئيس الوزراء نوري المالكي، التي تشكل مقاعده الكتلة الأكبر داخل البرلمان، في بغداد. ولكن يبدو أن منافسه كان لهم أداء جدير بالإحترام داخل العاصمة وفي نيابتي وغيرها من المحافظات التي يوجد بها أغلبية عربية سنية، وداخل المناطق العربية الشيعية الريفية جنوب العراق.

ويظهر السباق حتى الوقت الحالي، ومع فوز المالكي بأغلبية في النتائج الأولية التي لا تعد باي حال نتائج قطعية، مدى تعقيد المفاوضات التي من الممكن ألا يحوز خلالها أي حزب بما يشبهه التفويض. ويبدو أن غياب فائز واضح في النتائج الأولية والطريقة الفوضوية التي أعلن من خلالها المسؤولين في الانتخابات عن هذه النتائج عززاً من التناقص للاستحواذ على نفوذ داخل مشهد يعتمده الكثير من السياسيين مفتوحا على مصراعيه.

وربما يكون منصب الرئاسة المنصب

■ اور نيون

تعتمد صحيفة نيويورك تايمز ان تقارب التناقض الأولية بين أكبر الائتلافات العراقية، ربما تسبب في تعميق الخلافات ودفع بعض المرشحين إلى اتهام المسؤولين بالتلاعب في النتائج، وإثار المخاوف من أن المؤسسات العراقية ليست بالقوة الكافية لدعم الانتقال السلمي للسلطة. ويوضح تقرير أعده أنتوني شديد وتيم أرانغو تحت عنوان "الإحصاءات الأولية: السباق العراقي المتنارب يعمق الانقسامات"، أن يوم الخميس الماضي شهد عدة اضطرابات، بينها إعلان مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي لإجراء عملية جراحية، وإدعاء المسؤولين بالتحالف المؤيدي للملكي التخلص من أصوات منافسيهم في صناديق القمامة. حيث اظهر مسؤولون في تحالف إياد علاوي، في أثناء مؤتمر صحفي، صوراً لأصوات الناخبين في صناديق القمامة واقنية مدارس بكركوك وبعض المنازل، بل إنهم وجهوا

المتح بدرجة أكبر. ويقول إبراهيم الصمدعي، وهو محلل سياسي ومرشح في الانتخابات الأخيرة: «يجب أن نتذكر أن اختيار الرئيس يعد الخطوة المهمة الحاسمة في هذه العملية، وأعتقد أننا سوف نشهد عملية معقدة طويلة بها مساومات وإجراءات».

وخلال المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة الأخيرة، في عام 2006، قسمت المناصب الأبرز داخل العراق بين الطوائف والأعراف، وأسند منصب رئيس الوزراء إلى عربي شيعي، ومنصب الرئاسة إلى كردي، ورئيس البرلمان إلى عربي سني. واستغرقت العملية أكثر من خمسة أشهر ووافقت الخلافات.

ولكن، لا ينص الدستور العراقي على تلك التقسيمات المعتمدة على أسس عرقية أو طائفية. ويتراجع لزاما كبير عن فكرة جعل الإلتناء مطلباً لزاماً على الرغم من أن الهوية لا تزال محسور الساحة السياسية هنا وحتى الآن، يبدو أن منصب رئيس الوزراء، وهو المنصب الأكثر نفوذاً، سوف يذهب مؤكداً إلى عربي شيعي، ويبدو أن المرشحين البارزين لشغل هذا المنصب هما المالكي وإياد علاوي، وهو علماني شيعي كان يشغل منصب رئيس الوزراء الإنتقالي.

ولكن، خلال الأسبوع الماضي اقترح سياسيون مجموعة من الأسماء لشغل منصب الرئيس، بدءاً من ممثل لأقلية تركمانية، والتي تكسب أهمية داخل الساحة السياسية على المستوى الوطني بسبب أهميتها في مدينة كركوك المتنازع عليها شمال العراق، وصولاً إلى زعيم سنيي قبلي اكتسب شهرة بسبب الدور الذي لعبه أخوه الراحل في هزيمة التمرد غرب العراق. وقد أعرب أيضا عدنان الباجه جي، وهو مشرع يبلغ من العمر 86

الخلاف حول منصب الرئيس يهدد التوازنات الهشة في العراق

عرب يطالبون بالمنصب الذي يشغله طالباني.. والأكراد يعتبرون المطالبة «إهانة» لهم

على الرغم من رمزيته.

ويتردد كلام كثير حول قناعة العرب السنة بأن رئيسا عربيا داخل دولة بها أغلبية عربية واضحة سيساعد على استعادة علاقات العراق المترجحة مع دول عربية أخرى. ويقول مفاد جعفر، أستاذ التربية الرياضية في جامعة بغداد: «أفضل أن يكون عربيا، فنحن دولة عربية ويحيطها العالم العربي، وللهاشمي علاقات جيدة مع الجيران العرب».

ولكن، يشعر الأكراد بالفخر في منصب الرئاسة، ويرون أنه يمثل اعترافا بتنوع العراق بعد عقود سيطرت فيها الهوية العربية على الدولة. ولكنهم منقسمون فيمدح بينهم على المنصب، وتعارض مجموعة منشقة داخل حركة طالباني ترشيحه للمنصب. ويقول سياسيون إنه حتى لو احتفظ الأكراد بالمنصب، فربما يختلفون على شخص طالباني.

وعليه، فإن المخاطر كبيرة. ويذكر أنه في اتفاق مؤقت، يوجد داخل العراق مجلس رئاسي مكون من الرئيس ونائبين ويتمتع كل منهم بحق الرفض. ولا يوجد نص على هذا المجلس داخل الدستور. واقترح البعض استمرار ذلك، ولكن إذا لم يتم ذلك، يمكن أن يصبح المنصب الرئاسة أهمية أعلى، حيث سيكون في يد شخص واحد.

وفي الواقع، إن من نقاط القوة التي يتمتع بها طالباني عدم تبنيه مواقف قوية في دولة ساحتها السياسية تميل إلى الدخول في طرق مسودة. ويقول برهم صالح، رئيس وزراء إقليم كردستان وحليف طالباني: «الأمانة، أكثر الكثير من العراقيين في طالباني أكثر من مجرد كردي، حيث يرون فيه شخصا قادرا على جمع الفصائل المتنوعة داخل العراق معا.»

× خدمة «نيويورك تايمز»

نيويورك تايمز: الأسابيع المقبلة قد تساعد المسلمين في استعادة نفوذهم!

الخارجية الأميركية، إن من الصعب التنبؤ في: من سيحلل منصب الرئاسة، ورئاسة الوزراء في العراق، لأن هذه القضية -برايه- هي العقدة الأكبر، مشيراً فقط إلى أن الأكراد والسنة، سيقتاتلان سياسياً على منصب الرئاسة، الأكثر إغراء، فقد سلب رمزيته مع أنهما يدركان أن رئاسة البرلمان هي الآوى، والأكثر تأثيراً، خاصة بالنسبة لتشكيلة البرلمان الجديد.

وشدّد الباحث الأميركي على أن مسألة اختيار رئيس للوزراء لن تكون عملية سهلة، لأن تشكيل الحكومة سيحتاج في الأقل إلى تحالف 3-4 أحزاب مهمة ومقدمة في نتائج الانتخابات البرلمانية. ومن المؤمل أن تعلن مفوضية الانتخابات غداً الاثنين 60 بالمائة من النتائج الانتخابية وأن لاتتعذر كما حدث يوم الخميس الماضي بالأطال التي أصابت أجهزة الكمبيوتر لعدة ساعات تسببت في تعطيل قرّز الأصوات بشكل نهائي.

عاما، عن رغبته في إنهاء حياته المهنية بشغل منصب الرئاسة. وكسّات المساعي الأبرز من أجل المنصب من جانب نائب الرئيس طارق الهاشمي، وهو سني عربي، والرئيس الحالي جلال طالباني، المرشح الكردي الذي جعلته شخصيته خيارا توافقيا لمنصب قال عنه إنه منصب شرفي.

وقد أثارّت طموحات الهاشمي العلنية ورغبته في الحصول على المنصب خلافا مع مسؤولين أكراد، يحرصون على المحافظة على قول فصل في الساحة السياسية داخل بغداد.ووصف فؤاد حسين، رئيس طاقم مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان شبيه المستقل، والفكره بأنها «مهينة للشعب الكردي، وكان الأكراد لا يمكنهم إخراج رئيس داخل هذه البلاد ولا يمكن لكردي أن يكون رئيسا فيها». وذهب بيان من مكتب بارزاني الأسبوع الماضي إلى ما هو أبعد، حيث قال إن فكرة أن الرئيس المقبل يجب أن يكون سنيا عربيا تعيد مجددا معتقدات الشوفينية والسومع العربي، التي كانت شائعة في أيام الرئيس صدام حسين.

أول من أمس، اعترف الهاشمي عن أي إهانة، ولكنه أكد على طموحاته. وقال بيان من مكتبه: «من حق نائب الرئيس التعبير عن رغبته في أن يكون رئيسا للجمهورية في المستقبل». وتساءل عن مدى «توافق الإصرار على شخص معين أو طائفة معينة مع الدستور».

وتعكس شدة الخلاف بعض القضايا المسببة للخلاف في عراق اليوم، على ضوء المخاوف الشيعية من أن رئيسا سنيا مغامر يمكن أن يضعف من نفوذهم الحاسم داخل الساحة السياسية بالبلاد لصالح طموحات سنية تهدف إلى استعادة الأهمية من خلال ذلك المنصب.

لإياد علاوي، والائتلاف الوطني العراقي الشيعي، في الوقت نفسه، يبدو أن الأكراد، برغم الإنقسام في ما بينهم، سيحزرون تقدما بدورهم، مما سيرتك الخريطة السياسية للعراق أكثر غموضاً عن ذي قبل.

ويضيف التقرير أنه رغم ما يُقال عن تقدم المالكي، فهو لم يحزّن بعد عدد الأصوات الذي يؤهله لقيادة مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، التي من المتوقع أن تستغرق أشهراً.

ويشير التقرير إلى أنه في أعقاب انتخابات 2005 اختلف الساسة في ما بينهم طيلة خمسة أشهر على تشكيل الحكومة، ما تسبب في فترة اضطراب وتردد ساعدت المسلمين في استعادة نفوذهم وساهمت في تصاعد التوتر الديني الذي خلف الآف القتلى بين السنة والشيعية.

في غضون ذلك قال الباحث الأميركي برايت ساكروك أمام مجلس العلاقات

طعنة للعملية الانتخابية بإدعاء ضبط بعض العاملين في إدخال البيانات باللجنة الانتخابية وهم يتلاعبون في عدد أصوات علاوي، مما أثار مزيداً من المخاوف حول مدى نزاهة وشرعية الانتخابات العراقية.

ويشير التقرير إلى أن هذه الاضطرابات تسببت في تصاعد وتعميق التوقعات والشكوك حول الانتخابات التي سيتم بموجبها اختيار حكومة لتولي شؤون العراق، في الوقت الذي تبدأ فيه القوات الأميركية المقاتلة انسحابها من العراق بشكل جدي.

ويلقب أحد المسؤولين الغربيين على النتائج الأولية بقوله إنه سباق متقارب للغاية. وأيا كانت النتائج النهائية، فنحن ندرك أنه سيكون هناك صراع قوي على تشكيل الحكومة.

ويقول مسؤولون مطلعون على النتائج الأولية لقرن الأصوات إن السباق محتدم بين ائتلاف دولة القانون ورئيس الوزراء نوري المالكي، وائتلاف العراقية



■ نصر شمالي

على مدى أكثر من ستة عقود

بعد الاستقلال، وبعد تأسيس جامعة الدول العربية، لم يتوقف أبداًلقاء الخطابات وعقد الاجتماعات واتخاذ القرارات بصدد المستقبل الاقتصادي المشترك للبلاد العربية،غير أن الخطوة الأولى على هذه الطريق لم تقع أبداً كما يجب، ولم تتحقق أبداً كما يبدو، بلليل التصريحات التي أدلى بها مؤخراً السيد أحمد جويلي، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،

والتي قال فيها أن اتفاق منطقة التجارة الحرّة التي أقرّتها القمة الاقتصادية العربية في الكويت، في كانون الثاني/يناير 2009، تعتبر الخطوة الأولى نحو الاتحاد الاقتصادي العربي:

هكذا هو الحال إنز: الخطوة الأولى في اتجاه قيام الاتصاد الاقتصادي العربي أقرت قبل عام فقط، والأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية، بعد مرور العام، يدلي

ببصريح (الصحف - 7/2/2010) لا يفهم من إن كانت هذه الخطوة الأولى على طريق الاتصاد الاقتصادي العربي قد انطلقت أم أنها لا تزال مجرد قرار!

لقد قال الأمين العام أن السوق العربية المشتركة، أو منطقة التجارة العربية الحرّة، التي أقرت إقامتها في قمة المجلس المتكورة: ليست شعاراً، بل ضرورة حتمية للأمن القومي العربي! فما الذي قصدته بقوله هذا: هل قصد أنها أقلتت عملياً وميدانياً، وتجاوزت حالة الكلام والشعارات، أم قصد العكس، فهو يشكو من أنها لا تزال شعاراً، على الرغم من ضرورتها للأمن القومي العربي كما قال؟ لا ندري!

إن تصريح الجويلي يحتمل التوايلين على قدم المساواة بالفعل؛ ولعله يعني أن الإقاع قد تحقق، بطريق قوله أن الخطوة الأولى على طريق الاتصاد، أي إقامة منطقة التجارة الحرّة، سوف تتكتمل جميع مراحلها بحلول العام 2015، أمّا الاتحاد الاقتصادي الكامل فسوف يتحقق بين عامي 2015 - 2020، وسوف تتربّث على تحقّقه سياسة مالية عربية واحدة، ومصرف مركزي عربي واحد، وعملة عربية موحدة؛ غير أنه لم يقدّم أي دليل يؤكد حدوث مثل هذا الإقاع وتقدّمه المتدرّج حديثاً إلى الأمم، بينما لم يسمع أحد أو يشاهد رسمياً وحسباً مثل هذا الدليل؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن معلوماتنا العامة عن التعاون والتبادل الاقتصادي التجاري بين الدول العربية تقول أنه انحدر إلى مستوى لا يتعدى 7 في المائة،

وأنه بين بعض الأقطار الشقيقة يفق عند نقطة الصفر؛ وبغض النظر عن أن تبادلاتنا مع الغير هي في حدود 93 في المائة كما يفترض، فإن مساهمات البلاد العربية جميعها (حوالي 300 مليون إنسان) لا تشكل سوى خمسة في المائة من حجم الاتصاد العالمي؛ وفي معرض تبرير قصور العرب اقتصادياً وسياسياً، مقارنة مع الأوروبيين الذين أقاموا الاتحاد الأوروبي، قال السيد الجويلي أنه لا مجال للمقارنة بين الجانبين العربي والأوروبي، لأن الدول العربية حصلت على استقلالها في وقت متأخّر، وهي دول نامية، وفي المقابل كانت الدول الأوروبية تلك حتى بعد الحرب العالمية الثانية؛ قاعدة اقتصادية، بحيث أصبح من اليسير عليها إقامة اتحاد أوروبي!

بالطبع إن التوضيح أعلاه

المقابلتين؛ ولماذا لا نقارن عموماً بين التقدم الكبير الذي أنجزته منظملة دول آسيا، المتعدّنة القوميات واللغات والديانات، وبين العجز المزمن لجامعة الدول العربية في جميع الميادين، وهي التي نهضت قبل نهوض آسيا بزمن طويل؛ قطعاً إن السّر يكمن في الشرط السياسي، أي في غياب الإرادة السياسية هنا وفي حضورها هناك، علماً أن الشروط الأخرى جميعها هي في صالح العرب أكثر بكثير مما هي في صالح شعوب آسيا المتساعدة جغرافياً وقومياً ودنياً ولغويّاً.إنّ:

يقول الجويلي أن البلاد العربية تستورد جميع أنواع المواد الغذائية من خارجها، لأن هناك فجوة كبيرة بين ما تنتجه وما تحتاجه. إن البلاد العربية تستورد من خارجها حوالي 72 مليون طنّ من الغذاء سنوياً، ومن جهة أخرى تفتقّن البطالة في البلاد العربية، حيث يعاني من البطالة 20 في المائة من القوى العاملة العربية البالغ تعدادها 130 مليوناً!

ولكن ليس من علاج عربي لهذا الوضع الماساوي؛ طبعاً هناك علاج، لكنه يحتاج إلى الإرادة السياسية أولاً وقبل كل شيء، وهذه الإرادة موجودة، لكنها كامنة، أو مقيدة في ورقة جامعة الدول العربية، بدليل أن الاتفاق الذي أبرم مؤخراً بين سوريا وتركيا، بصد ضخ المياه من نهر دجلة واستثمارها، سوف ينفذ في المواعيد المحدّنة، وسوف يؤمن مليار وربع المليار متر مكعب من المياه، أي ما يعادل أربعة أضعاف ما يوفره نهر العاصي لسوريا!

ns_samali@yahoo.com